ثورة الشعب اللبناني

أوضاع إجتماعية تعيسة تفقّر البلاد و تحقّر العباد

فؤاد الصباغ
تونس

تعد العشرية الحالية إنطلاقا من سنة 2011 إلي غاية الآن بمثابة تسونامي حقيقي عبر تلك موجات الإحتجاجات الشعبية التي خرجت للشوارع تصرخ بصوت واحد "يسقط النظام ويسقط الجميع" وذلك تذمرا وسخطا علي أوضاعهم المعيشية التي أضحت في الحضيض. فمما لا شك فيه تعتبر تلك الجحافل المجحفلة للشعوب الصارخة في شوارع العواصم العربية والغاضبة من تردئ معيشتهم اليومية والتي أصبحت تقارن كموتي شعوب في الحياة تعد في مجملها حدث بارز عالميا. فهذا الوضع لم يأتي من فراغ بل جاء نتيجة لتراكم المشاكل المعيشية وتزايد فوارق الطبقات الإجتماعية التي أصبحت في مجملها مضطهدة ومحتاجة لأبسط أساسيات الحياة "من أكل ومسكن وعمل وضمان إجتماعي وصحة وغيرها" والتي حرمت منها في أوطانها لتصبح غرباء عنها. إذ في هذا السياق فيهم من تلك الشعوب العربية من فضل الغربة ملجأ له لعله يجد فيها قيمته الحقيقية ولقمة عيشه ومنهم الآخر من إنتحر أودخل في غيبوبة وأمراض نفسية وعصبية مزمنة والجميع أصبح يعاني من مأساة حقيقية أدت لبروز تلك الثورات الشعبية المتواصلة على مدار هذه العشرية التعيسة. إنفجرت تلك الشعوب العربية علي بكرة أبيها لتقول "كفي ظلما ومحسوبية وفسادا" من تعيينات في الوظيفية العمومية وغلاءً للأسعار والغياب الكلي للعدالة الإجتماعية. فبيروت اليوم أصبحت ضمن تلك المجموعة من الشعوب العربية الثائرة بحيث أضحت تنزف دموعا وبؤسا لأوضاع إجتماعية تعيسة ولا مثيل لها ,وهذا دليل واضح علي سوء الحياة بتلك البلدان العربية التي طالها تسونامي الإحتجاجات الشعبية المطالبة بالتشغيل وتحسين ظروف العيش. فالفساد بلغ ذروته من تراكم للعجز المالي وتفاقم المديونية وغياب العدالة الإجتماعية لتبرز الكوارث الإجتماعية من حرق ذلك الشخص نفسه نقمة على أوضاعه المادية وينتحر ذلك الطفل الذي أصبح ينظر لمستقبل مفقود والجميع أصبح يعاني من عاطل عن العمل ,أجير ,موظف وحتى أساتذة جامعيين أصبحت تصرخ في حرم الجامعات مطالبة بتسوية وضعيتهم المزرية. فهنا يكمن مربط الفرس ,فالمشكلة ليست "تخص شخص واحد" في تلك البلدان العربية بل آلف وملايين الأشخاص من الخليج إلي المحيط. إن بيروت اليوم تحترق نتيجة لتراكم الأزمات الإجتماعية والإقتصادية بحيث فقرت البلاد وحقرت العباد والجميع يعاني الأمرين من بطالة طالت أمدها وغلاء للأسعار رهيب ولا يطاق.

غياب العدالة الإجتماعية

إن الأوضاع الإجتماعية التي أصبح يعيشها المواطن اللبناني أصبحت لا تطاق منها تراكم الضرائب الجبائية علي كاهل الفقراء ,غياب التوظيف القار ,محسوبية وفساد في الإدارات العمومية. فتلك النتائج لم تأت فرادى بل كان لها مسبب أوبالأحرى سببها سياسات النظام الرأسمالي المتعفن في مناهجه ومدارسه الإقتصادية التي مازالت تروج لتحرير الأسعار والأسواق وتطالب بمزيد دعم القطاع الخاص والإستثمار في بيئة تفتقد لرؤوس الأموال وشعب فقير ومهمش ومازالت تدعولتعزيز مكانة الخصخصة في الإقتصاد الوطني اللبناني الهش بطبعه. فهنا تكمن الكارثة الإقتصادية التي تتسبب في بروز تلك الثورات الشعبية بحيث لا تتحقق العدالة الإجتماعية في صلب تلك السياسات التي لا تتلاءم مع البنية التحتية لنوعية تلك الإقتصاديات المعوقة إجمالا لأنها تزرع في المجتمعات العربية الفقيرة والمفقرة بطبعها فوارق إجتماعية هائلة لتبرز بالنتيجة إرتفاع نسبة البطالة والإنتحار والإنعزال عن المجتمع أوحتي مغادرة أوطانهم نقمة على وضعهم الإجتماعي التعيس. إن الشعب اللبناني اليوم يحتضر بحيث إنعدمت الحياة الكريمة داخله نظرا للغياب الكلي لتوزيع الثروة الوطنية على الطبقات الإجتماعية الفقيرة والمحتاجة. أيضا نتيجة نهب ثرواته بحيث فقرت البلاد وحقرت العباد وما كان للحراك الشعبي "طلعت ريحتكم" الذي إنطلق منذ السنوات الماضية لينفجر في أواخر هذه السنة ,إلا تكملة لتلك الثورة الحقيقية لشعب لبناني "صارخ وغاضب" عن أوضاعه المعيشية التعيسة. ففي ذلك البلد أوبقية الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية نشاهد مشاهد غريبة وغير طبيعية ,فكيف لخريج جامعي حامل حتي درجة شهادة دكتوراه أن يشتغل "أجير في مصنع ,في حرف لا تحتاج دراسة ,في محل ألعاب إلكترونية للأطفال ,نادل بمقهي أوحانة ,في مكتبة أوحتي عامل في البناء" نعم هذا هوالواقع الأليم لأصحاب الشهائد العليا في لبنان وفي جميع الدول العربية. فلماذا ذلك الطالب يدرس تلك السنوات الطويلة بالجامعات ليجد نفسه في قوارب الموت المتجهة نحوالبلدان الغربية أوفي بيئة شغل لا تحتاج أبدا لشهادة جامعية. فهنا تكمن تلك المأساة الحقيقية لملايين الأشخاص بلبنان وحتي ببقية البلدان العربية التي يجب تسليط الضوء عليها والتي مازالت تعاني من فساد ومحسوبية رهيبة داخل أوطانهم لتجعلهم غرباء عنها للأبد.أما البقية التي رفضت الإذلال إختارت اللجوء للهجرة نقمة على تعاسة حياتها في تلك البلدان الفقيرة لبحث عن قيمتها الحقيقية في الدول الأجنبية التي وفرت لهم مستواهم العلمي والمكانة المرموقة في المجتمع فمنهم من أصبح نائبا بالبرلمان ووزيرا أومستشارا والتي لم يجدها للأسف في وطنه الأم. إن الشعب اللبناني لن تهدأ له بال حتي يسقط ذلك النظام الفاسد الذي إختار المولاة لرجال المال والأعمال والقطاع الخاص ويدير ظهره للطبقات الفقيرة والمضطهدة والمحتاجة. إن لبنان اليوم تنتفض في كل ربوعها وهي تذرف دموع "المساكين والمحتاجين" وذلك مواصلة لتسونامي الإحتجاجات الشعبية بالبلدان العربية التي تطالب بالعدالة الإجتماعية بحيث أضحت شعوبها تحترق جسديا وداخليا.

أوضاع إقتصادية مزرية

من المعروف أن جميع الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية خلال هذه العشرية والمشابهة بموجات تسونامي شعبي تذمرا وسخطا على معيشتهم اليومية بحيث أصبح العاطل والعامل والموظف والأستاذ في سلة واحدة نتيجة لعجزهم المادي لبناء مسكنهم وتوفير لقمة عيشهم. ففي تلك البلدان العربية الثائرة بما فيهم لبنان مازلت تعاني الإقتصاديات الوطنية من هشاشة هيكلية بحيث تبرز تلك العوائق واضحة وخاصة علي مستوي النموالإقتصادي الذي أضحي في الحضيض ومن المعروف لدي خبراء الإقتصاد أن كل إرتفاع في نسبة النموالإقتصادي يخلق وظائف جديدة ويحفز مناخ الإستثمار وإستقرار الأسعار وإزدهار الشعوب. كذلك مازالت تعاني لبنان كغيرها من البلدان العربية من عجز مالي حاد وفقا لما صرحت به وسائل الإعلام ومن تراكم للمديونية وغيرها من الأوضاع الإقتصادية المزرية التي أدت إلي إنفجار تلك الفقاعة الشعبية التي تطالب بتحسين ظروف عيشها والكف عن السياسات الرأسمالية الرجعية من خلال زيادة الضرائب الجبائية وأسعار المحروقات والمواد الغذائية.

> ان الأوضاع الإجتماعية التي أصبح يعيشها المواطن اللبناني أصبحت لا تطاق منها تراكم الضرائب الجبائية علي كاهل الفقراء ,غياب التوظيف القار ,محسوبية وفساد في الإدارات العمومية. فتلك النتائج لم تأت فرادى بل كان لها مسبب أوبالأحرى سببها سياسات النظام الرأسمالي المتعفن في مناهجه ومدارسه الإقتصادية التي مازالت تروج لتحرير الأسعار والأسواق وتطالب بمزيد دعم القطاع الخاص والإستثمار في بيئة تفتقد لرؤوس الأموال وشعب فقير ومهمش ومازالت تدعولتعزيز مكانة الخصخصة في الإقتصاد الوطني اللبناني الهش بطبعه. فهنا تكمن الكارثة الإقتصادية التي تتسبب في بروز تلك الثورات الشعبية بحيث لا تتحقق العدالة الإجتماعية في صلب تلك السياسات التي لا تتلاءم مع البنية التحتية لنوعية تلك الإقتصاديات المعوقة إجمالا لأنها تزرع في المجتمعات العربية الفقيرة والمفقرة بطبعها فوارق إجتماعية هائلة لتبرز بالنتيجة إرتفاع نسبة البطالة والإنتحار والإنعزال عن المجتمع أوحتي مغادرة أوطانهم نقمة على وضعهم الإجتماعي التعيس.

الدعوة إلى النظام الرئاسي

ادهم ابراهيم
بغداد

الديموقراطية هي حكم الشعب ، ويعد الشعب مصدر السلطات ، وتستند الديموقراطية على مبدأ فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وبالرغم من ان الديموقراطيات في العالم قد واجهت بعض الانتقادات والسلبيات، الا انها مازالت تعتبر الوسيلة الوحيدة للحكم الرشيد، بالقياس الى الدكتاتورية التي تعني حكم الفرد الواحد، وتصرفه بمقدرات الشعب .

الديموقراطية العراقية

لن نستعرض تاريخ العراق الحديث. ولكننا نبدأ من عام 2003ومارافقه من غزو امريكي للعراق، تحت ذريعة التخلص من الحكم الديكتاتوري وتطبيق الديموقراطية كبديل منطقي عادل. الا ان المفاهيم والاسس التي استندت عليها هذه التجربة ومارافقها من انحرافات. قد تسببت في كثير من الازمات مما يتطلب تصحيح المسار الديموقراطي في العراق وقد كان تقسيم الشعب ابتداء الى طوائف وقوميات هو اول بوادر فشل المسار الديموقراطي. وتم تعزيز ذلك بالدستور ليصبح لغما دائما يتفجر في وجه الاصلاح الديموقراطي. ومن ذلك جاءت المحاصصة الطائفية وما رافقها من فساد لامثيل له قد افشلت العملية السياسية برمتها. خصوصا وان من تصدى للحكم احزاب وتكتلات تستند على الاسلام السياسي ، وبذلك فان المؤسسات والشخوص السياسية والدينية تتحمل المسؤولية في افشال العملية الديموقراطية، من خلال تبنيها للتقسيم الطائفي والقومي بين ابناء الشعب، وهكذا تكرست دكتاتورية الاحزاب الدينية فاصبحت سلطة فوق سلطة الدولة خصوصا وان اغلبها تمتلك مكاتب اقتصادية وميليشيات مسلحة باسلحة ثقيلة توازي اسلحة الدولة بل وتتفوق عليها احيانا. اضافةالى تغول بعض العشائر نتيجة ضعف الدولة ومؤسساتها الامنية. وانتشار مافيات الاحزاب وعصابات الجريمة المنظمة. التي تساندها الدولة العميقة وتقف امام اي محاولة اصلاح او تقويم للتجربة الديموقراطية التي ولدت مشوهة وذات ارتباطات خارجية . وكان الغرض منها التعطيل الممنهج لقدرات الشعب العراقي الذاتية لاحلال مؤسسات ومناهج دينية متخلفة محلها ان الاحزاب الدينية سارت باتجاه خلق الدولة الفاشية، وهي لاتؤمن حقا بالديموقراطية ، وتشرع القوانين التي تتيح لها الاستمرار بالحكم باي وسيلة كانت، والتركيبة البنيوية لنظام الحكم الحالي تعتمد على الاقتصاد الريعي ومارافقه من نهب موارد الدولة بالاضافة الى الفساد السياسي والاداري ، وعملت الاحزاب الحاكمة على حماية نفسها وترسيخ نفوذها بالميليشيات والمافيات المسلحة ان العملية السياسية في العراق لايمكن اصلاحها باي شكل من الاشكال لان الخلل كامن في البنية الاساسيةلهذا النظام الطفيلي والوصولي، والذي اصبح معاديا لطموحات الشعب وطليعته الشبيبة، وزادت الهوة بين الحاكم الفاسد والمحكوم المحروم من ابسط اساسيات الحياة .

نظام الحكم

ان فشل النظام الطائفي ، قد تسبب في انتفاضات الشعب العديدة، احتجاجا على السلوك المشين لاحزاب السلطة الحاكمة. ويتم قمعها في كل مرة بوحشية، حتى تفجرت ثورة الشعب المباركة في تشرين/ اكتوبر الحالية.. هذه الثورة التي وحدت العراقيين واعادت الثقة بقدرات الشعب، وجعلت السياسيين يتخبطون في كيفية تعاملهم معها من خلال التصريحات المتضاربة والوعود الكاذبة وقد برر بعض قادة الاحزاب الميليشياوية فشلهم الفاضح بعيوب النظام البرلماني، بدلا من الاعتراف بفسادهم وعجزهم . وبرزت دعوات للنظام الرئاسي، كبديل عن النظام البرلماني، لتجديد وجودهم في السلطة سنوات اخرى من التخبط والضياع وسرقة اموال الدولة .

نظام رئاسي

نحن نعلم بان الدعوة للنظام الرئاسي قد تؤدي الى اعادة انتاج الديكتاتورية في العراق تحت لافتات الديموقراطية . وهذا الاتجاه نابع من طبيعة التفكير القبلي المتخلف للاحزاب والكتل الحاكمة، هذا التفكير الذي يركز على ضرورة وجود قائد واحد لادارة الحكم، دون التفكير بمخاطر هذا الاتجاه على مستقبل العراق وجعله دولة متحضرة مستقلة، وخصوصا في ظل تحكم احزاب دينية تحاول البقاء في السلطة، ولاتتورع في تزوير وتشويه ارادة الشعب من اجل هذه الغاية ان هناك خللا بنيويا في تركيبة السلطة الحاكمة في العراق، ولايمكن معالجته الا من خلال التغيير الشامل لمجمل العملية السياسية. واذا ماتم ذلك فيمكن اعتماد نظام حكم ديموقراطي تشاركي توزع السلطات والصلاحيات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، مع ضمان استقلال القضاء وحكم المؤسسات. ويتم ذلك بتغيير نظام الحكم من البرلماني المشوه حاليا الى النظام المختلط. كما هو متبع في فرنسا. . حيث يتشارك رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في السلطةالتنفيذية، وينتخب رئيس الجمهورية كل خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر، في حين يتم اختيار رئيس الوزراء من قبل البرلمان. ومنصب رئيس الجمهورية يعلو على منصب رئيس الوزراء، فهو القائد العام للقوات المسلحة، ويتولى السلطة السياسية العليا في البلد. اما رئيس الوزراء فيمارس السلطة الادارية وتقديم الخدمات الى المواطنين من خلال الوزارات المرتبطة به

ولنجاح مثل هذا النظام يتوجب حظر الاحزاب الدينية والشوفينية، من الترشيح للانتخابات البرلمانية او الرئاسية، ويتم النص على ذلك بالدستور، حتى لاتتكرر التجربة المريرة التي مر بها العراق خلال ستة عشر عاما ويمكن الاستعانة بنظام حكم النخبة لتجنب فوز عناصر شبه امية او وصولية كما هو جار الان. ولا نقصد بالنخبة هنا على غرار نظام الحكم الامريكي الذي يركز على النخب الراسمالية . ولكننا نعتمد على النخب الثقافية والاجتماعية من رجال او نساء متعلمين تعليما عاليا سواء في الاقتصاد الصناعي والزراعي، ام القطاع الابداعي والفني وكذلك من الاوساط الاعلامية المتميزة بجماهيرها ونضجها الديموقراطي المدني. اما البرلمان فيتشكل من ممثلي منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية الطبية والهندسية والتعليمية والاقتصادية واتحادات العمال والجمعيات الفلاحية والمنظمات النسوية الجماهيرية، واتحاد الطلبة والشباب لضمان تمثيل الشعب تمثيلا صادقا وهذه من اسس وركائز الديموقراطية الحقة ونحن هنا اذ نتطلع الى مستقبل زاهر للعراق نوجه تحية اكبار وعرفان لكل الثائرين وهم يسطرون اروع امثلة البطولة والفداء.

> كان الغرض منها التعطيل الممنهج لقدرات الشعب العراقي الذاتية لاحلال مؤسسات ومناهج دينية متخلفة محلها ان الاحزاب الدينية سارت باتجاه خلق الدولة الفاشية، وهي لاتؤمن حقا بالديموقراطية ، وتشرع القوانين التي تتيح لها الاستمرار بالحكم باي وسيلة كانت، والتركيبة البنيوية لنظام الحكم الحالي تعتمد على الاقتصاد الريعي ومارافقه من نهب موارد الدولة بالاضافة الى الفساد السياسي والاداري

الإنتفاضة الشعبية والواقعية السياسية العراقية

قاسم محمد الياسري
اوكرانيا

في دراسات العلوم النفسية واستنادا لتحليلات علم النفس الاجتماعي والسياسي ونظريات التداخل المتناقض .فكثيرا ما نلاحظ ونسمع اصوات القادة السياسيين تقول هذه الواقعية السياسية التي فرضتها مكونات المجتمع وكثيرا ما نلاحظ ونسمع اصوات وتذمر الطرف الاخر أي المجتمع وترتفع اصواتهم وتزداد نسبها يوما بعد اخر تمجد الدكتاتورية واصوات اخرى تستنجد بامريكا واخرون يستنجدون حتى باسرائيل والسبب هو السياسة الواقعية اللاعقلانية المحاصصاتية التي زرعت الاحباط في الاوساط الشعبية .. فحين تنفجر الشعوب بثوراتها عندما يبلغ الواقع السياسي والاجتماعي للمجتمع الى درجة لا تحتمل من التعارض والتقاطع مع الواقعية السياسية المفروضة عليه والعقلانية المفقودة بفقدان ادنى المتطلبات الحياتية الضرورية .فتنفجر الثورة الشعبية عندما يكتشف المجتمع ان الانظمة واحزابها تغرر بها وتخدعها وتهمل خدمات الوطن والمواطن باسم الواقعية السياسية المحاصصاتية او باسم الدين او باسم الوطنية المزيفة او باسم الديمقراطية عندها ينفجر المجتمع بثورة شعبية كواقعية سياسية بمواجهة الامر الواقع الذي فرضته الاحزاب ونظامها السياسي ..فلكل ثورة شعبية صواعقها المفجرة ومسبباتها يكأن تكون قمعاً اواستبدادا سياسيا او هيمنة ايديولوجية وعقائدية مزيفة او اسبابا اقتصادية سيئة او سوء السياسة الخارجية بالانحياز وخدمة دول اخرى اهم واكثر من خدمة الوطن وابنائه وقد تكون كل هذه المسببات والعوامل مجتمعة .. وللاسف تحول مجتمعنا العراقي لحقل تجارب لافكار ايديولوجية تجربتها في الحكم فاشلة .. فالواقعية السياسية لا تعني هيمنة القوي على الضعيف ولا خضوع الضعيف للامر الواقع الذي يفرضه القوي بل هي تفكير ونهج عقلاني في الممارسة السياسية يقوم على فهم البيئة وحاجة المجتمع وفهم واقع موازين القوى التي تحكم الداخل والخارج المؤثر ووجوب تجاوز التفكير الميتافيزيقي والاسطوري ..فالنظم السياسية الوطنية في الدول ترسم عقلانيتها السياسية لخدمة مصالح وطنها ومواطنيها ولا تفضل علاقاتها الخارجية على مصالح الوطن ويجب ان يكون بعدها يرتبط بمسار التطور السياسي لمجتمعها وبوجود قيادة سياسية وطنية ذات بصيرة وتعرف ماتريد ولها مشروع سياسي وطني يشكل الحاضنة لهذه السياسة وقياداتها ..فالساسة وقادة المجتمع العراقي اليوم يبررون عجزهم وفشلهم للامر الواقع بالقول انها الواقعية السياسية ونسوانهم هم من فرضوا هذه الواقعية السياسية المفروضة والمرفوضة من الطيف العراقي المتنوع فيتمادون في عدوانيتهم لمجتمعهم وهيمنتهم وتجردهم من الضوابط الاخلاقية والقانونية وتركوا السياسة الواقعية العقلانية التي تعني اعمالا للعقل الجمعي بما يتضمنه من ثقافة وتجسيد وفهم لمصالح ابناء الوطن الذي يموقع الواقعية اما استسلاما وخضوعا للامر الواقع ولتجاوز وتطويرهذا الواقع الذي فرضته الايديولوجيات فهذا لا يعني ان الواقعية بحد ذاتها امرا سلبيا .. من هنا علينا ان نفهم ان الواقعية العقلانية للمجتمع هي تحقيق الممكن لتحقيق الهدف الاستراتيجي الوطني ومصلحة الوطن اولا قبل الجار ان كان العقل الجمعي لابناء الوطن مؤمنا ومتمسكا بثوابت الوطن ومصالحة الاستراتيجية من هنا فالسياسة الواقعية العقلانية في جوهرها الفعل السياسي على مستوى القرارات والقوانين المصيرية لابناء الوطن يجب تاسيسها على العقلانية السياسية لخدمة الوطن والمواطن وليس للتهويمات الايديولوجيات واساطيرها فتتجاهل خدمة مواطنيها ومصلحة وطنها وعندما تؤسس السياسة على الايديولوجيات السياسية الانقسامية ذات الافكار بعيدة عن المواطن وعابرة متقلبة فتصبح السياسة اسيرة لها وتابعة للغير فيصبح المصير مرتبطا بمصيرايديولوجيات غريبة على وطننا وفق ملذات الذين صاغوها من احزاب وزعامات بعيدة عن واقع مجتمعنا .. ونتيجة هذا التفكير اللاعقلاني وفق الواقعية السياسية القاصرة المحاصصاتية مكوناتية وفئوي ايديولوجي فنفي الوطن وتشرذم المواطن بسبب الايديولوجيات المريضة التي جاء بها المحتل بعد غزو الوطن واحتلاله وهذه الايديولوجيات المريضة ماهي الا وجوه شكلية للحكم فقط وغطاء لديمومة واستمرارالمحتلين بتبادل الادوار الذي لازال قائما .. فالعلوم النفسية المتعددة تتداخل في تحليلاتها بين السيكولوجيا السياسية والسيكولوجيا العكسية استنادا للنظريات والبحوث الشاملة ففي علم النفس السياسي ومن خلال استخدام نظرية التدخل المتناقض اوعلم النفس العكسي والتي تم تطبيقها على المتمردين والنرجسيين من الذين يحبون ان تكون الامور تحت سيطرتهم ...نرى ان هناك مؤشرات وميولاً أكثر للعمل بفعالية مع العاطفيين الذين يتخذون قراراتهم بتحسب وتأن وتقييم الامور بهدوء ودراسة وفق عقلانية الواقعية السياسية ..مثال على ذالك..جوليانا أسانج رئيس موقع ويكيلكس.ومطاردة السي اي اي الامريكية له . كلما طلبت منه المخابرات المركزية الامريكية وزادت تهديداتها له .. ازداد عنادا وتمسكا بكشف الاسرار متحديا من اجل قضيته .. ونرى انه يستمر وباصراره متصديا للتدخل المتناقض من قبل المخابرات الامريكية ..ولربما هو لم يكن ينوي الاستمرارلكن الضغوط والتهديد الامريكي استفزته وجعلت منه يعمل العكس وفق نظرية التدخل المتناقض.. فجعلوا منه بطلا مقاوم او سيجعلوه شهيدا .. من هنا نرى ما يتعرض له مجتمعنا العراقي هو نفس الذي يتعرض له جوليانا اسنج فالضغوط والقوانين القمعية والترهيب والملاحقات التي تدعو لها وتلوح بها الاحزاب وكتلها البرلمانية وسلطاتها تاتي بنتائج عكسيه ولاحظو ماذا جنى الذين نصبهم المحتل حكام لمجتمعنا فحقدهم وعقدهم النفسية اوصلتهم الى ان يوصموا نصف المجتمع بالبعث والنصف الاخر بالارهاب ونسبة كبيرة من المجتمع تعرضوا للاغتيالات والتصفيات والسجون والقناصين للمتظاهرين المحتجين هو دليل على فشل السلطات ومحاصصاتها وتشكيلات ادارية ومؤسسات دوله كوسيلة لهدر وسرقة المال العام لاعوانهم ومحاصصاتهم في دوائر الدولة والرواتب المبالغ فيها للسياسيين وقادة الاحزاب والكتل ومؤسسات التشريع فافرزت نتائج عكسية بالادانات وعدم الثقة بالاحزاب ومرجعياتها الدينية واصبح المجتمع على حافة التمرد والعصيان المدني ..فالتخبط السياسي اللاعقلاني وفق ايديولوجيات متناحره في ولائها مقسمة تابعة لخارج الوطن وليس للوطن وابنائه تخلق انزلاق نحو حالة الحرب الاهلية او اقليمية لم تكتمل فصولها ولم تظهر بعد كل تداعياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومن هنا نلاحظ مايحدث من توتر اجتماعي وسياسي وانتفاضة شعبية نتيجة الفشل السياسي والاداري للدولة التي تتحمل مسؤليتها جميع القوى الفاعلة في مشهد الواقع العراقي سواء اماكن دينياً او احزاباً سياسية ربطت مصيرها بدول اجنبية ومجاورة وكما يحدث من حالة عدم الاستقرار في عراقنا الحبيب وقد تطول حالة عدم الاستقرار والانتفاضة وقد تتحول لثورة كبرى شاملة وها هي ظهرت اليوم بوادر مفاعيل ثورة مجتمعية من خلال مظاهرات الانتفاضة الشعبية التي قد لا تحمد عقباها بعد ما سقط فيها ضحايا شهداء وجرحى كثيرون ومعتقلون فالقادم هي الثورة الكبرى ان لم يكن هناك حساب عسير للقتلة والمجرمين والفاسدين..